

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨-٣ أيار/مايو ٢٠١٠

أنشطة التعاون الدولي للاتحاد الأوروبي لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية

ورقة عمل مقدمة من إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي

١ - يستخدم الاتحاد الأوروبي العديد من أدواته المالية لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم من خلال دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلال التعاون الثنائي المباشر مع البلدان الثالثة. وتدعم هذه الأدوات الأهداف الواردة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام ٢٠٠٣، وكذلك أنشطة التعاون الدولي التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في ميادين الأمان النووي والأمن النووي والبحوث النووية. ويبلغ مجموع الأموال التي يخصصها الاتحاد الأوروبي سنويا لهذه الأنشطة ١٥٠ مليون يورو على الأقل. ويستخدم جزء من هذا المبلغ لتمويل المشاريع التي ينفذها في بلدان ثالثة صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ويعد الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دوله الأعضاء، أكبر مساهم في الأعمال التي تتم في إطار ذلك الصندوق. وفيما يلي الأدوات والبرامج المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي التي يجري توظيفها لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية:

أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الأمان النووي

٢ - يتوقع أن تلتزم أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الأمان النووي بتخصيص أموال تصل إلى ٥٢٤ مليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. وتشمل مجالات التعاون ذات الأولوية '١' دعم منظمي ومشغلي المرافق النووية في البلدان الثالثة، و '٢' إدخال تحسينات السلامة على صعيد تصميم المنشآت النووية، وتشغيلها، وصيانتها، و '٣' كفالة سلامة إدارة



المواد النووية والنفائيات المشعة، و'٤' اتخاذ التدابير لتعزيز التعاون الدولي. وتشمل المناطق الجغرافية ذات الأولوية في إطار الاستراتيجية المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بلدان رابطة الدول المستقلة، والبلدان ذات البرامج النووية القائمة بالفعل في أمريكا اللاتينية، والبلدان التي تنظر في الشروع في برامج للطاقة النووية، وبخاصة في جنوب شرق آسيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط. وتعد الصين والهند وبلدان أفريقية جهات أخرى يحتمل أن تستفيد من هذه الأداة.

٣ - وتكفل البرامج الممولة في إطار أداة التعاون في مجال الأمان النووي التعاون في المسائل التنظيمية النووية، وسلامة التشغيل، وسلامة التصميم، وإدارة النفائيات المشعة، ووقف تشغيل المنشآت النووية، والتأهب للطوارئ خارج المواقع، والضمانات. كما تكفل هذه الأداة المساهمات في الصناديق الدولية، وبخاصة الصناديق المتعلقة بمحطة تشيرنوبيل والغطاء الواقي المشيد فيها.

٤ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنجز مؤخرًا بنجاح أول مشروع في إطار أداة التعاون في مجال الأمان النووي، وهو: المشروع المشترك بين المفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأوكرانيا المتعلق بتقييم الأمان في محطات الطاقة النووية الأوكرانية. وقد خصص زهاء ١٢ مليون دولار لمشاريع مشتركة جديدة مع الوكالة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، منها مشاريع لتقديم المساعدة في إنشاء الهياكل الأساسية التنظيمية في البلدان الناشئة الجديدة التي اتخذت القرار بالفعل أو هي على وشك اتخاذ القرار لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويتم هذا التعاون جزئياً من خلال صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ويمتد إلى أبعد من الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي لدعم أنشطة منها إسهام الوكالة في المبادرة الأوسع نطاقاً المتعلقة بإصلاح مناجم اليورانيوم في آسيا الوسطى، و"شبكة الأمان النووي الآسيوية"، ومشاريع في أمريكا اللاتينية.

أداة الاتحاد الأوروبي للمساعدة قبل الانضمام

٥ - في إطار أداة المساعدة قبل الانضمام، يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة في مجالي الأمان والأمن النوويين ويدعم مشاريع محددة لتلبية احتياجات البلدان المرشحة والبلدان المحتمل ترشحها للانضمام. وفيما يتعلق بالتعاون مع البلدان الثالثة عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتوقع أن يزيد حجم العقود الموقع عليها في إطار الأداة المذكورة لتصل قيمته إلى ٢١ مليون يورو في عام ٢٠١٠. وسوف تستخدم لتمويل عدد من المشاريع المشتركة، منها برنامج إقليمي في بلدان غرب البلقان يهدف إلى تحسين البيئة التنظيمية. وهناك مشروع هام يمول حالياً، في هذا الإطار يتعلق بوقف تشغيل المرافق النووية في معهد فينسا لكفالة استجابة

الوقود المستنفذ لشروط الأمان وإعادته من مفاعل البحث في فينسا بصربيا إلى الاتحاد الروسي. وهذا المشروع يحظى أيضا بدعم الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أداة الاتحاد الأوروبي للاستقرار

٦ - في إطار هذه الأداة، حددت أنشطة التعاون التالية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

(أ) دعم إمكانية إنشاء بنك لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب في المستقبل برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن أن يشمل التمويل ما يصل إلى ٢٠ مليون يورو من أداة الاستقرار إضافة إلى ٥ ملايين يورو كمساهمة تقدم من خلال قرار يتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي؛

(ب) دعم بناء مختبر لتحليل المواد النووية من أجل تقييم الضمانات (مبلغ يصل إلى ٥ ملايين يورو).

٧ - وتعد الشراكة العالمية القائمة بين مجموعة البلدان الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل منتدى رئيسيا لزيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة انتشار الأسلحة النووية. ومنذ عام ٢٠٠٢، وطد الاتحاد الأوروبي تعاونه مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا تماشيا مع الأولويات التي حددها الشراكة العالمية في كاناناسكيس، كندا، وأكدها مجددا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا في حزيران/يونيه الماضي. وقد أنفق بالفعل مبلغ ٧٠٠ مليون يورو وتم تخصيص مبلغ آخر قدره ٩٠٠ مليون يورو. وأنفق نحو ٢٠ في المائة من هذه الأموال على إعادة توجيه علماء الأسلحة في الاتحاد السوفياتي السابق. ويشكل الأمان النووي جزءا أساسيا آخر في مساهمة الاتحاد الأوروبي، مع تخصيص أموال كبيرة أيضا لعمليات التفكيك/التخزين الخاصة بالمواد النووية.

٨ - وما زال الاتحاد الأوروبي مساهما هاما في الشراكة العالمية القائمة بين مجموعة الثمانية. وفي إطار أداة الاستقرار، يزمع الاتحاد الأوروبي إنفاق نحو ٣٠٠ مليون يورو مع البلدان الثالثة على أنشطة التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. وكتكملة للبرامج المتعلقة بالأمان النووي في إطار أداة التعاون في مجال الأمان النووي وأداة المساعدة قبل الانضمام (انظر أعلاه)، ستشمل أنشطة الشراكة العالمية القائمة بين مجموعة الثمانية تقديم المساعدة في مجال الأمان النووي، وتعيين العلماء المختصين، وضوابط التصدير، ومراقبة الحدود، والتمويل غير المشروع، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي، وبشكل أعم الاتجار غير المشروع في المواد النووية والإشعاعية.

القرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي لدعم الأمن النووي

٩ - بفضل المساهمات الفردية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن خلال قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي توفر ما مجموعه ٢١,٤ مليون يورو، أصبح الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويستخدم هذا الصندوق لجملة أغراض منها دعم تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي من خلال مكتبها للأمن النووي. وتستند الخطة إلى الصكوك والاتفاقات القانونية الدولية القائمة لمساعدة الدول في تعزيز أمنها النووي.

١٠ - واستخدمت المنح التي قدمها الاتحاد الأوروبي لصندوق الأمن النووي لدعم مشاريع المساعدة التي تضطلع بها الوكالة بهدف تعزيز أمن المواد النووية والإشعاعية في منطقة البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتشمل مجالات المساعدة كلاً من المساعدة التشريعية والتنظيمية لتنفيذ التزامات الدول بموجب اتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة والبرتوكولات الإضافية، وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والإشعاعية، وتعزيز قدرات الدول على الكشف والتصدي للتجارة غير المشروع.

١١ - ويجري إعداد قرار خامس للمجلس في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سيمدد بموجبه النطاق الجغرافي للدعم الذي يقدمه الاتحاد ليشمل دعم صندوق الأمن النووي بمبلغ قدره ١٠ ملايين يورو.

الدعم التقني المقدم من الاتحاد الأوروبي للوكالة

١٢ - تستند الوكالة في البرنامج التقني والعلمي على المساهمات التي تقدمها برامج دعم الدول الأعضاء. ففي مجال الضمانات النووية، بدأ برنامج الدعم التعاوني التابع للمفوضية الأوروبية في عام ١٩٨١. وهو برنامج يتولى تسيير أعماله مركز البحوث المشترك للمفوضية والمعاهد التابعة له في كل من إيسيرا - إيطاليا، وغيل - بلجيكا، وكارلسروهي - ألمانيا. ويحتل البرنامج في الوقت الحاضر المرتبة الثانية (من بين ٢١ برنامجاً لدعم الدول الأعضاء للوكالة في المجموع) من حيث عدد المهام الجارية. وتوفر مهام برنامج الدعم التعاوني للوكالة التكنولوجيات والخبرات في العديد من المجالات الفنية المتصلة بالتنفيذ الفعال لتدابير التحقق من الضمانات، بما في ذلك كشف المواد والأنشطة والمرافق غير المعلن عنها. وفي مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، يقوم مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية

بدعم الوكالة خاصة في مجالات الكشف والطب الشرعي النووي، وذلك من خلال مدنها بالخبرات التقنية وتوفير الدورات التدريبية لموظفي وخبراء الجمارك من الدول الأعضاء في الوكالة. وتم أنشطة التنسيق بانتظام في مجالي الكشف والطب الشرعي مع الوكالة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في إطار الفريق العامل الدولي المعني بتهريب المواد النووية، وكذلك في إطار الفريق العامل المعني بمراقبة الحدود. ويشارك مركز البحوث المشترك في رئاسة هذين الفريقين.

١٣ - يُيسر الاتحاد الأوروبي، أيضا، مهام التحقق التي تقوم بها الوكالة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تعمل دوائر المفوضية (ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) بوصفها نظاما إقليميا لضبط المواد النووية والمسائلة عنها، وتمول المفوضية جزءا كبيرا من التجهيزات الأساسية لتنفيذ الضمانات التي تستخدمها الوكالة داخل الاتحاد، وبالتالي فإنها تفرج عن أموال الوكالة. ويتقاسم الخبرة في مجال الضمانات، تسهم المفوضية أيضا في تطوير منهجيات الوكالة، ومعداتهما، ومرافقهما. فقد استفيد كثيرا مثلا لدى تصميم المختبر الميداني للوكالة في اليابان من الخبرة المكتسبة أثناء تصميم المختبرات الميدانية للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وبنائها، وتشغيلها.

١٤ - وتقر أمانة الوكالة بالطابع المثمر للتعاون مع ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، الذي أتاح إعمال الضمانات المتكاملة على نطاق جميع الأنشطة النووية الهامة في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإن أوجه التأزر التي نشأت عن الممازجة المثلى بين منهجيات وأساليب الضمانات الكلاسيكية والمعززة، بما في ذلك تلك الناشئة عن البروتوكول الإضافي، أتاحت زيادة فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالاتحاد الأوروبي. ويبرهن إعمال الضمانات المتكاملة في الاتحاد الأوروبي، بوضوح، على التزام الاتحاد بتطبيق البروتوكول الإضافي.

برنامج الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الإطاري السابع للبحث والتدريب في المجال النووي

١٥ - يدعم برنامج الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الإطاري السابع للبحث والتدريب في المجال النووي (٢٠٠٧-٢٠١١) الأنشطة البحثية التي تجرى في طائفة من ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية، والتي تنفذ من خلال اتصالات تتم بين شركاء متعددين (تقاسم التكاليف) أو التي ينفذها مركز البحوث المشترك مباشرة. وتدرج بعض هذه الأنشطة في إطار صكوك دولية محددة هي اتفاقات التعاون النووي مع بلدان ثالثة، أو توجه لبلورة تصاميم جديدة أكثر أمانا من ناحية الانتشار لمحطات توليد الطاقة النووية بتنسيق مع أعمال المحفل الدولي المعني بالجيل الرابع.

اتفاقات التعاون النووي مع بلدان ثالثة

١٦ - تفاوضت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية على اتفاقات تعاون في المجال النووي مع البلدان الثالثة التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والصين، وكازاخستان، وكندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وتتناول هذه الاتفاقات مسائل شتى، منها الأنشطة البحثية (الأمان النووي، والبحث النووي، وبحوث الطاقة الاندماجية)، فضلا عن أنشطة أخرى لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٧ - وفي مجال البحوث المتعلقة بالاندماج، يشكل مشروع المفاعل الدولي النووي الحراري التجريبي مشروعا عالميا يهدف إلى بناء وتشغيل مفاعل نموذجي تجريبي للاستدلال على الجدوى العلمية والتكنولوجية للطاقة الاندماجية للأغراض السلمية. ويجري المشروع بموجب اتفاق دولي بين الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وستة أطراف أخرى (الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، والصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان). وتعد الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، باعتبارها الطرف المضيف، أكبر مساهم في هذا المشروع الدولي وتتعهد بتوفير نحو ٤٥ في المائة من تكاليف البناء و ٣٤ في المائة من تكاليف التشغيل في المستقبل، بينما توفر الأطراف الستة الأخرى الباقي.

المحفل الدولي المعني بالجيل الرابع

١٨ - يشمل برنامج الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الإطاري السابع للبحث والتدريب في المجال النووي (٢٠٠٧-٢٠١١) مشاريع وأنشطة بحثية تنظر في إمكانات النظم النووية الجديدة، بما في ذلك تصاميم أكثر أمانا من حيث الانتشار لمحطات توليد الطاقة النووية.

وهذه البحوث تنسجم تماما مع متطلبات خطط البحث والتطوير للمحفل الدولي المعني بالجيل الرابع. ويشمل أعضاء المحفل الذين أتموا التصديق في الوقت الراهن كلا من الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

١٩ - وتشمل الأهداف التكنولوجية المتوخاة في النظم النووية الجديدة الستة قيد النظر ما يلي:

- زيادة الاستدامة (الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والتقليل إلى أدنى حد من النفايات المشعة المعمرة)؛
- القدرة التنافسية الصناعية؛
- السلامة والموثوقية؛
- مقاومة الانتشار والحماية المادية.

٢٠ - وقد عهد بالأمانة الفنية للمحفل إلى وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساهمته المحددة إما من خلال مساهمات عينية بنواتج محددة من المشاريع المتعددة الشركاء والمتقاسمة التكاليف للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أو عن طريق البحوث التي يجريها مركز البحوث المشترك التابع له. وتحفظ وكالة الطاقة النووية بسجل للمعادل المالي لجميع مثل هذه المساهمات المقدمة من أعضاء المحفل. ولم تبدأ الأنشطة التعاونية جديا إلا في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تزداد كثيرا مساهمات جميع الأعضاء.